

## وزارة العمل الأمريكية

### استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

لبنان

حقق لبنان في عام 2023 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأفادت قوى الأمن الداخلي اللبنانية أن ضباطها تلقوا تدريبات تتعلق بحقوق الإنسان، وحماية الأطفال، والقيام بتحقيقات تتعلق بالقاصرين. ومع ذلك، واصل المسؤولون الحكوميون الإشارة إلى أن التمويل غير كافٍ للقيام بواجباتهم على النحو اللائق. بالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون اللبناني على المفتشين تفتيش أماكن العمل غير الرسمية، حيث تحدث غالبية عمالة الأطفال، وظلت البرامج الاجتماعية التي تستهدف عمالة الأطفال غير كافية لمعالجة حجم المشكلة بشكل كامل.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها سد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأميركية في تنفيذ لبنان لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن النزاعات المسلحة.
	رفع الحد الأدنى لسن العمل من 14 عاماً إلى 15 عاماً ليتماشى مع سن التعليم الإلزامي.
	ضمان أن ينطبق الحد الأدنى لسن العمل على جميع الأطفال، بما في ذلك العمال غير الرسميين، وعاملات المنازل، وجميع العمال الزراعيين.
الإنفاذ	متابعة ونشر المعلومات حول إنفاذ قانون العمل على أساس سنوي.
	تفويض جهاز تفتيش العمل بتفتيش العمالة غير الرسمية.
	إنشاء آلية لتقييم العقوبات المدنية والسماح بتفتيش أماكن العمل غير الرسمية.
	تزويد مفتشي وزارة العمل بالتمويل اللازم والموارد الملائمة وضمان القيام بعمليات التفتيش الروتينية.
	توظيف ما لا يقل عن 120 مفتش عمل لضمان التغطية الكافية للقوة العاملة التي تقدر بما يقرب من 1.8 مليون شخص.
	نشر معلومات عن عدد الملاحقات القضائية التي بدأت وعدد الإدانات المتعلقة بانتهاك القوانين الجنائية.
	ضمان حصول وكالات إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك وحدة مكافحة الإتجار بالبشر التابعة لقوى الأمن الداخلي، على التمويل والموظفين اللازمين للتحقيق في القضايا الجنائية المتعلقة بعمل الأطفال وملاحقتها وفقاً للقانون، وإنشاء مكاتب ميدانية خارج بيروت.

المجال	الإجراء المقترح
التنسيق	ضمان عقد اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن عمالة الأطفال اجتماعات منتظمة وتنسيق الأنشطة لمعالجة عمالة الأطفال.
سياسات الحكومة	ضمان القيام بالأنشطة اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على تسول الأطفال في الشوارع وخطة العمل للحيلولة دون ارتباط الأطفال بالعنف المسلح في لبنان والاستجابة له خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونشر البيانات المتعلقة بهذه الأنشطة على أساس سنوي.
	اعتماد سياسة تعالج كافة المسائل ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.
البرامج الاجتماعية	جمع ونشر البيانات الخاصة بمدى وطبيعة عمالة الأطفال لاستخدامها في وضع السياسات العامة وإعداد البرامج.
	ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم العام، بما في ذلك الخدمات الخاصة بالأطفال اللاجئين عن طريق تحسين وسائل النقل، ومعالجة التنمر والمضايقة، واستيعاب الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنهاء العقوبة البدنية، وتحسين المرافق، واستيعاب الطلاب القادمين من مناهج دراسية مختلفة عن تلك الموجودة في لبنان.
	توسيع نطاق البرامج، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية لضحايا الإتجار بالبشر، لمعالجة مدى انتشار عمالة الأطفال بشكل كامل، بما في ذلك في مجال البناء والعمل القسري في الزراعة.